والفاسخ له حكم الآن يسامح للمتضرر فلا فسخ وقيل لطالب
السقي ان يسقي ولو كان السقي يضر احدهما وتركه يمنع زيادة الاخر
العظيمة فسخ العقد على الاقفه ولو كان الثمر غض رطوبة
الشجر لزم المالك ان يقطع الثمر او يسقي الشجر دفعا للضرر المشتري

فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه ويأتي تفسيره
مطلقا اي بلا شرط وبشرط قطعه وبشرط ابقائه لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها اي فيجوز
بعد بدوه الصادق بكل من الاحوال الثلاثة وفي الاطلاق
وشرط الابقاء بقاء الاوان الجذاذ للعرف وقبل بدو الصلاح
ابيع منفردا عن الشجر لا يجوز البيع الا بشرط القطع فيجوز
اجماعا وان يكون المقطوع منتفعا به كحصرم لا كحشرة وهذا
ذكر للتنبيه عليه والا فقد علم من باب البيع وقبل ان كان
الشجر للمشتري كان اشتراها او لا بعد ظهور الثمرة جاز بيع
الثمرة بلا شرط قلت فان كان الشجر للمشتري وشرطنا القطع
وهو الاصح لم تجب الوفا به والله اعلم اذ لا معنى لتكليفه قطع
ثمرة من شجره ولو قطع شجره عليها ثمره ثم باع الثمرة وفي
عليها جاز بلا شرط قطع اذ الثمرة لا تبقى عليه فهو كشرط
القطع وان بيع الثمر مع الشجر او نحو بطيخ مع اصله بثمن
واحد جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه لما فيه من تحجر
عليه في ملكه وانما جاز هنا ومنع في البيع الثمر من مالك
الشجر لتبعية الثمرة هنا للشجر ولو قال بعتك الشجر بدينار
والثمر بعشر لم يجز الا بشرط القطع ويحرم بيع الزرع الاخضر في
الارض الا بشرط قطعه او القلع كما ياصله كالثمر قبل صلاحه جاز
بلا شرط كالثمر مع الشجر او الثمر بعد بدو صلاحه ويشترط لبعد
الجاز البعد الاشتداد وبيع الثمر بعد بدو الصلاح ظهور المقصود

ابر الكتان وعنب اذ لا يحام لها وشعير لظهوره في سنبله وما
لا يرجى نبه كالحنطة والعدس في السنبل لا يصح بيعه
في قول لا يصح بيعه دون سنبله لاستتاره ولا معه في الجديد
لاستتار المقصود بما لجس من صلاحه وامانهيه صلى الله عليه وسلم
عن سنبل حتى يبيض اي يشتد فمحمول على سنبل الشعير جمعا بين
الدليلين ولا باس بلماص بكسر الكاف نحو الطلع لا يزال الا عند
الاكل كالرمان فيصح بيعه في قشره اذ بقاوه فيه من مصلحته
ويصح بيع طلع التحامل في قشره وماله كحمام كالجوز واللوز
والباقلا اي القول يجماع في قشره الاسفل ولا يصح في الاعلا لا
ستتاره بما لجس من صلاحه بخلافه في الاسفل لانه ما كول كله
ويصح بيع قصب السكر في قشره الاعلا وفي قول يصح ان كان
رطبا وبدو صلاح الثمر ظهور مبادي النضج والحلاوة فيما يتعلق
بظهور بدو صلاحه لا يتلون منه او صحة اصله لقوله بان يقوه
ويلين وفي غيره وهو ما يتلون اي بدو الصلاح فيه بان يأخذ
في الحمرة او السواد او الصفرة كبلح وعناب واجاص ومشمش وغير
الثمر بدو صلاح الحب فيه باشتداده والقثا بكبره بحيث يؤكل وفي
الورد انفتاحه والضابط بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلامة
منه مامر ويكفي بدو صلاح وان قل بعضه لبيع كله من شجرة
او اشجار متحدة الجنس فان اختلف كرطب وعنب بدا صلاح
ح احدهما فقط شرط القطع في الاخر ولو باع ثمرة بستان او بستا
نين بدا صلاح بعضه والجنس فعلى ما سيأتي في التابير فيبيع
ما لم يبد صلاحه ما بدا صلاحه من الجنات فان بدا صلاح بعض
نوع احدهما دون الاخر اشترط القطع في النوع الاخر وعلم مما مر اشتراط
اتحاد العقد ومن باع ما بدا صلاحه من الثمر كما ياصله والزرع و
الذي لزم سقيه قبل التخلية وبعدها قدر ما ينمو به وسلم

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)